مبلغا عشرة الاف درهم فمذهب ابي حنيفة صحيحة عند مالك ولا يفتقر الى القبض فان القبض ليس بشرط عنده في صحتها ولزومها وفي الروايتين عن احمد وكذلك اذا ملكه حصة شايعة
في عقار بكتب الصورة بلفظ التمليك ويرفع الى قاضي غير حنفي يثبتها ويحكم بصحة التمليك
مع العلم بالخلاف وان ترافعا الى قاضي حنفي وسئل الحكم بالبطلان حكم به واذا ملك الرجل ابنته
لصلبه وابنه لصلبه شيأ بينهما نصفين بالسوية وكتب هذه الصورة فان كان القصد
ايضا وهبها فيرفع الى قاضي من الدلاثة ويحكم بصحتها الا الاحمدية فانها غير صحيحة عنده وان
كان القصد البطلان فيرفع الى حاكم حنبلي يحكم ببطلانها مع العلم بالخلاف فاذا ملك
الرجل ولده الصغير اولاد جميع ماله فهذا مكروه عند الدلاثة كراهية تنزيه مع اركراه عدم
ومكروه عند احمد كراهية تحريم وكذلك اذا ملك بعض اولاده دون بعض فجائز عنده كهو ايضا
خلافا لاحمد فعنده ان المعطى قد اساء ويلزمه باستراجاع ما اعطاه وقد تقدم الكلام
في رجوع الاب فيما ملكه لولده وكذلك الام ترجع عند الشافعي فيما وهبت لولدها على الاطلاق
ولها الرجوع عند مالك اذا كان في حياة ابيه وفي هذه الصور كلها يأتي الكلام والحكم
فيها اما ايراد الصحة عند من يراه واما البطلان عند من يراه واللفظ في كل صورة مع ما
يناسبها مرشدة صورة العمرى اعلم ان فلانا جميع المكان الفلاني ما ذكر انه
له وبيده وتحت تصرفه الى حالة الاعمار جميع الدار الفلانية وبصفها وحدودها اعمارا
صحيحا شرعيا بان قال جعلت هذه الدار الفلانية عمرك او ما عشت وسلم العمر الى العمر
جميع الدار المذكورة فتسلمها منه تسلما شرعيا وصارت هذه الدار العمر للعمر
المذكور ولورثته من بعده بصار شرعيا ويملك ويرفع الى حاكم غير مالكي يحكم بوجبه مع العلم
بالخلاف وان اراد العمر الاعمار عند مالك وكان قصده رجوع ما العمر اليه بعد موت
العمر لان الاعمار عند مالك ملك المنافع وعند الباقين ملك الرقبة وصورة هنا يملك المنافع
عند الباقين يملك الرقبة صورة ذلك ان العمر فلان الفلاني جميع المكان الفلاني وبصفه
وحدوده اعمارا صحيحا شرعيا بان قال لعمرك هذه الدار عمرك او ما عشت فاذا مت عادت الي وان
ذكر العقب فيكتب ولعقبك من بعدك فاذا انقرضوا عادت الي وسلم العمر الى العمر جميع المكان
المذكور فتسلمه منه تسلما شرعيا وصارت هذه الدار بيد العمر المذكور ويتصرف فيها
بالسكن والاسكان والانتفاع مدة حياته ويملك على نحو ما سبق ثم يرفع الى حاكم مالكي يحكم بوجبه
مع العلم بالخلاف صورة الرقبى اعرف فلان فلانا داره وبصفها وحدودها اقرارا صحيحا شرعيا
بان قال اعرتك هذه الدار وجعلتها لك حياتك فان مت قبلي عادت الي وان مت قبلك
استقرت لك ولعقبك وسلم الدار الى العمر جميع ما اقر به اياه فتسلمه منه تسلما
شرعيا ويجب له الانتفاع بها مدة حياته ويملك على نحو ما سبق ثم يرفع الى حاكم مالكي يحكم بوجبه
مع العلم بالخلاف صورة الرقبى اعرف فلان فلانا داره وبصفها وحدودها اقرارا صحيحا شرعيا
بان قال اعرتك هذه الدار وجعلتها لك حياتك فان مت قبلي عادت الي وان مت قبلك
استقرت لك ولعقبك وسلم الدار الى العمر جميع ما اقر به اياه فتسلمه منه تسلما
شرعيا ويجب له الانتفاع بها مدة حياته ويملك على نحو ما سبق وهي صحيحة عند الشافعي والحنبلي
مطلقا ومقيدة واجاز ابو حنيفة الرقبى المقيدة وهي ان يقول هذه الدار رقبى وهي باطلة عند

مالك



مالك على الاطلاق صورة الصدقة تصدق فلان علي ولده فلان بجميع كذا او ذلك
جميع كذا وكذا وبصفه وحدده ان كان ما يوصف وجد د صدقة صحيحة شرعية رامنه
ورضي اعليه وقبضا الي الله وابتغا ما عنده من الثواب الجسيم والفضل العظيم وازال القصد
المذكور بيده عن ذلك وسلمه الى ولده المذكور فقبله منه وتسلمه لنفسه تسلما شرعيا
وان كان المتصدق عليه طفلا كتب في القبول وسلم ذلك الولده تنبيه القبض في
الصدقة شرط في لزومها عند اهل العلم حتى لو مات المتصدق عليه قبل القبض
بطلت الصدقة عند مالك وهو وجه لبعض اصحاب الشافعي والاصح عنده ولذلك حدث
ابي بكر رضي الله عنه فيما نحله عايشة رضي الله عنها ولم يكن اقبضها ما نحلها اياه فقال
لها وددت لو انك حزتيه وانما هو مال الوارث وذلك في مرضه الذي مات فيه
وصورة ما يكتب اذا اراد الاب او الجد وان علا او الام والجده وان علت
الرجوع عن الهبة او الصدقة او التمليك بغير عوض حضر الي شهود يوم تاريخه
فلان الواهب او المالك باطنه واشهد عليه شهود انه رجع في الدار الموهوبة او المملكة
المذكورة باطنه الصادر ذلك منه لولده المذكور باطنه الذي هو تحت حجره وولايته نظره
رجوعا شرعيا واعاد بهما الى ملكه ويده وتصرفه كما كان قبل الهبة وابطل حكم
الهبة او الصدقة او التمليك المشروح باطنه ابطالا شرعيا ونقض حكما واخرج
ولده منها وسلمها من نفسه لنفسه تسلما شرعيا تسلم مثله لمثلها واقر انه عارف
بذلك المعرفة الشرعية ويوزع وان شاء صدر باقرار الراجع انه رجع ويكمل على نحو ما
سبق فائدة العمرى والرقبى منعقدتان عند الشافعي والارجح بحال ويكون لورثة
العمر والمرقب اوليت المال عند عدمه وورثته كالمقدمين ان ذلك هبة والشرط
لاغ للاخبار الواردة في ذلك وان كانت المسئلة مختلف فيها عند العلما فينبغي ثبوتها والحكم
بها عند من يرى صحتها حتى يأمن من ابطالها تنبيه طريق الاحتراز من مذهب من يرى
الرجوع في الهبة بعد القبض من الاجنبي انه يقول لبعد تمام هذا العقد ولزومه شرعا
باع فلان الدار المذكورة وقبض ثمنها واخرجها عن ملكه ببيع صحيح شرعي جرى بينه
وبين مبتاع شرعي بثمن معلوم مقبوض حال التبايع ثم عادت اليه بعد ذلك ملكا سائغا
وفي ذلك احتياط لان اباحنيفة يجوز الرجوع فيما وهبه الاجنبي ويكره الا فيما وهبه
لذي رحم او محرم او زوج او زوجة او روج المصطفى في الوصايا صورة وصية
يكتب بعد البسملة الشريفة هذا ما اوصى به فلان الفلاني وشهد به عارفون
بحمد عقله وثبوت فهمه ومرض جسمه وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وامينه على وحيه صلى الله عليه وسلم
وعلى اله وصحبه وسلم يسلما كثيرا وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة
اتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور يستمد الى الله تعالى ان يتوب عليه



Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)